الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الجلسة ٢٢٦
الاثنين، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرتينوف ..... (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ١٩٩٩.

واسمحوا لي باسم جميع أعضاء الهيئة أن أتقدم بأصدق وأحر ترحيب إلى السيد جين يونجيان، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، الذي تضطلع إدارته بمسؤولية خدمة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ وإلى السيد جايانثا ضنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي ستقدم إدارته دعما موضوعيا للهيئة في هذه الدورة؛ وإلى السيد عبد القادر بن اسماعيل، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

بيان الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في بداية الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ١٩٩٩، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الخالص للأعضاء على ثقتهم التي أظهروها بانتخابي لرئاسة هذه الهيئة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب باسمهم عن تقدير الهيئة وامتنانها لرئيس الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨، وكيل وزير خارجية بيلاروس، لكل الجهود التي بذلها والتي أدت إلى نجاح الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨.

إن هيئة نزع السلاح تعقد دورتها الموضوعية هذا العام في خضم وقائع دولية متغيرة وتحديات متنوعة تتطلب من الهيئة بوصفها آلية نزع السلاح التشاورية المتخصصة الممثل فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة، أن تستوعب هذا الواقع الجديد وتواجه التحديات، وبذا تعزز دور الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها النبيلة في جميع قضايا نزع السلاح.

ومما يزيد من أهمية هذه الدورة الموضوعية بالذات للهيئة أنها تعقد في آخر عام من الألفية الحالية. وهذه، في رأيي، ينبغي ألا تعتبر مناسبة للاحتفال فحسب بل ودافعا لتوسيع نطاق الاتفاق على سياسات وإجراءات نزع السلاح للألفية الجديدة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المعروضة على الهيئة في هذه الدورة، وبذا تتاح بداية أفضل لمرحلة جديدة من عمل الهيئة في المستقبل.

ومن الأسباب الأخرى التي تستدعي تكثيف جهودنا الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع الثلاثة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-85262
9985262

جميعها المدرجة على جدول الأعمال، أنه عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ستكون هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح آخر دورة تطبق النهج المرحلي ذا الثلاثة بنود، وأن الهيئة، اعتبارا من بداية الدورة الموضوعية المقبلة سوف تنتقل إلى النهج المرحلي ذي البندين، بما فيهما بند عن نزع السلاح النووي. وأرى أن تنفيذ جميع الأحكام المنصوص عليها في ذلك المقرر ستكون له آثار إيجابية على عمل الهيئة وكذلك على الجهود التي تبذلها هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح في كل ميادين نزع السلاح.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى عمل الأفرقة العاملة الثلاثة. ولن أدخل في التطورات الراهنة في كل موضوع، فهذه أود أن أسمعها من السفير ضنابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، ولكني، بدلا من هذا، سأعرض منظوري الموجز للعمل المنجز في جميع الأفرقة العاملة وتوقعاتي لعمل كل منها في المستقبل.

إن العمل في الفريق العامل الأول المعني بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية وصل إلى مرحلة متقدمة. وأرى أن هذا التطور تطور إيجابي لا بد أن يتيح لنا الانتهاء من هذا الموضوع مع نهاية الدورة الموضوعية، واعتماد المبادئ التوجيهية، وإن أمكن، التوصيات المحددة بشأن إنشاء تلك المناطق لمواكبة التأييد المتزايد من الجمعية العامة لهذا الموضوع، الذي انعكس في التأييد المتزايد لبعض القرارات من قبيل القرارات المتعلقة بإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فضلا عن التأييد المتزايد للقرار المتعلق بإخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له من الأسلحة النووية.

أنتقل إلى عمل الفريق العامل الثاني المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. من المهم أن نلاحظ أن القرار ٧٧/٥٣ ألف ألف بشأن هذا البند من جدول الأعمال اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت للعام الثاني. وأرجو أن يتيح لنا هذا الواقع، وتكليف الجمعية العامة لهذه الهيئة بمواصلة عملها في هذا الموضوع في هذه الدورة، التوصل إلى توافق الآراء المرغوب فيه بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وبشأن مواعيد انعقاد تلك الدورة الهامة للجمعية العامة والتي طال انتظارها.

وبالنسبة لهذا الموضوع، أحث كل عضو على أن يبدي أقصى قدر من المرونة المطلوبة للتوصل إلى هذا الاتفاق. ويجب بذلك أن أشدد على أن عملنا في هيئة نزع السلاح لا يقصد به أن يكون بديلا عن عمل اللجنة التحضيرية التي أتوقع أن تنشأ للتحضير للدورة. ولذا فالهدف من عملنا في هذا الموضوع ينبغي أن يكون الاتفاق على البارامترات والمفاهيم والمواضيع العريضة التي تشكل الخطوط العريضة للأهداف وجدول الأعمال، وترك التفاصيل لتتولاها اللجنة التحضيرية.

وبينما أحث على إبداء المرونة القصوى يجب أن أعترف أنني منشغل إلى حد ما لأننا بقدر اقترابنا من التوصل إلى اتفاق على هذا الموضوع في العام الماضي بقيت قضية أو اثنتان تتطلبان مزيدا من الإرادة السياسية لحلهما، وأرجو أن تتحقق الإرادة السياسية اللازمة حتى يتاح لنا التوصل إلى اتفاق هذا العام على هذه القضية الهامة. ولا شك في أن فشلنا في ذلك على أعتاب ألفية جديدة وعلى أثر التطورات السلبية المتسارعة التي يمكن أن تقوض كل إنجازاتنا في كل ميادين نزع السلاح، سوف يضر بمصداقية الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح.

أنتقل إلى عمل الفريق العامل الثالث المعني بوضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التركيز بوجه خاص على توطيد السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون، وأرى أنه يوجد مستوى عال من الاتفاق على أهمية هذا النهج المتضافر إزاء تدابير عملية معينة لنزع السلاح في ميدان الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدابير بناء الثقة، وتسريح المقاتلين وإعادة اندماجهم، وإزالة الألغام وتحويل الصناعات العسكرية إلى الأغراض المدنية، والقضايا الأخرى المتصلة بذلك، وأنا واثق بأننا نستطيع، بتصميم الأعضاء على الفراغ من عملنا في هذا الموضوع، أن نعتمد المبادئ التوجيهية الضرورية بحلول نهاية هذه الدورة.

وأخيرا، ولكي أبدأ عملية انتقاء الموضوعين اللذين يدرجان على جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ أحث أعضاء الهيئة، فضلا عن المجموعات الإقليمية والسياسية، على البدء بعملية مشاورات بشأن البندين اللذين يمكن إدراجهما على جدول أعمال الدورة المقبلة، مع مراعاة تطورات ونتائج مناقشاتنا للبنود الثلاثة الحالية. وسوف أتشاور مع المكتب على الوقت الأنسب لبدء مشاوراتنا

بشأن هذه القضية الهامة، وبشأن أي مقترحات أخرى تتعلق بترشيد عمل الهيئة في المستقبل.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن الهيئة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة بصيغته الواردة في الوثيقة A/CN.10/L.44.

أقر جدول الأعمال.

تنظيم المسائل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرت الهيئة في دورتها التنظيمية في مجموعة من المسائل من ضمنها، أولا، برنامج العمل المؤقت الذي اعتمدناه للتو؛ وثانيا، تكوين هيئة المجلس لدورة ١٩٩٩؛ وثالثا، تشكيل ثلاثة أفرقة عمل تعنى بالبنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال؛ ورابعا، تعيين رؤساء الأفرقة العاملة؛ وخامسا، اتخاذ قرار بشأن مواعيد الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩.

وفي هذا الصدد، انتخبت الهيئة في دورتها التنظيمية أعضاء المكتب التالية اسماؤهم: نواب الرئيس، السيد فايس سكراشتس، ممثل كرواتيا، والسيد بيير بنيديتو فرانسيس، ممثل إيطاليا، والسيد اوكتار اواني ممثل مالي، والسيدة انجيليكا ارسي دي جانيت ممثلة المكسيك، والسيد جارغال سيخاني انخسيخان، ممثل منغوليا، والسيد فيليب مايدلنغان، ممثل الفلبين، والسيد روي فنهاس، ممثل البرتغال والسيد ميلوس كوتيرتش، ممثل سلوفاكيا. وانتخبت الهيئة لمنصب المقرر السيدة غيل آن راموتا - ممثلة ترينيداد وتوباغو. وانتخبت أيضا السيد اميليو ازكييردو، ممثل إكوادور، رئيسا للفريق العامل الأول، المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال، المناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ والسيد اريزال افندي، ممثل إندونيسيا، رئيسا للفريق العامل الثاني، المعني بالبند ٥ من جدول الأعمال، الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح؛ والسيد ميخائيل هوي، ممثل أيرلندا، رئيسا للفريق العامل الثالث، المعني بالبند ٦ من جدول الأعمال.

وأود أن أنقل أحر تهانئنا إلى أعضاء المكتب المنتخبين وإلى رؤساء الأفرقة العاملة في الهيئة لسنة ١٩٩٩.

والآن أود أن أناقش البرنامج العام للعمل وتخصيص الوقت والموارد للدورة الحالية. يتذكر الأعضاء أن الوثيقة A/CN.10/1999/CRP.1 عممت أثناء الجلسة المستأنفة للدورة التنظيمية في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. ومعروض على الوفود الآن الوثيقة A/CN.10/1999/CRP.1/Rev.1 التي تتضمن معلومات عن تغيير غرف الاجتماعات في ٢٣ نيسان/أبريل. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج العمل جدول زمني إرشادي لعمل الهيئة، وهو بالتالي يخضع لمزيد من التعديل إذا اقتضى الأمر.

وبالنسبة لجدول العمل الزمني، أعدت الأمانة العامة وعممت الجدول الزمني الأولي للأسبوع الأول من عمل الهيئة. والجدول الزمني سيظل دون تغيير باستثناء تغيير واحد بسيط وافق عليه المكتب وهو أن الجلسة المقرر عقدها للفريق العامل الثالث، المعني بالبند ٦ من جدول الأعمال، صباح يوم الأربعاء ١٤ نيسان/أبريل، ستعقد يوم الخميس ١٥ نيسان/أبريل، الساعة ١٥/٠٠. وجلسة الفريق العامل الأول المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال، المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي كان مقررا عقدها بعد ظهر يوم الخميس ١٥ نيسان/أبريل، ستعقد الساعة ١٠/٠٠ صباحا، يوم الأربعاء ١٤ نيسان/أبريل. وهذه التغييرات جرت لأسباب إدارية فقط، لإتاحة الوقت الكافي لإنهاء ورقات عمل التي قدمها الرؤساء، والتي يفترض أن تناقش في جلسات الأفرقة العاملة تلك.

وبالنسبة للأسبوع الثاني والثالث من عملنا، سيتخذ المكتب قرارا بشأن ورقتين غير رسميتين هامتين، بالتشاور مع رؤساء الأفرقة العاملة. وستقوم الأمانة العامة بإصدار هاتين الورقتين في الوقت المناسب.

وبالنسبة لتخصيص وقت لكل بند من بنود جدول الأعمال، سيجري التقيد بمبدأ المساواة التامة والمرونة لأسباب عملية. وكما قلت من قبل، ستراعى في الجدول الزمني الأسبوعي وبرنامج العمل احتياجات كل هيئة فرعية من خلال المشاورات مع رؤساء الأفرقة العاملة. وبالرغم من أن جميع البنود الثلاثة قيد النظر قد دخلت سنتها الثالثة والأخيرة، يمكن أن يتوقع المرء ألا تطلب جميع الأفرقة العاملة نفس عدد الجلسات. وعندما يصبح ذلك جليا، فإن الفريق العامل الذي هو في أمس الحاجة للوقت سيحظى بالتأكيد بكل اعتبار وتعاون لتكييف متطلباته.

وأعرب بعض رؤساء الأفرقة العاملة عن رغبتهم في استخدام غرف اجتماعات أصغر حجما في مرحلة معينة. وسأحاول بالتشاور مع الأمانة العامة، التكيف مع تلك المتطلبات قدر الإمكان.

وقد يلاحظ الأعضاء من الوثيقة A/CN.10/1999/CRP.1/Rev.1، التي تتضمن البرنامج العام للعمل، أنه تم تخصيص أربع جلسات للتبادل العام للآراء. وأود أن التمس من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات أن تدرج اسماءها في قائمة المتكلمين في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، اعتزم، اتباعا للممارسة السابقة، أن أحدد موعدا نهائيا لإدراج الاسماء، هو الساعة ١٨/٠٠ من مساء اليوم. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه، اتباعا للممارسة السابقة، ينبغي توفير ٢٥ نسخة من البيانات، وتقديمها للأمانة العامة قبل الإدلاء بها.

إذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن الهيئة تود المضي في عملها بهذه الطريقة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ربما تكون الوفود قد لاحظت أن البرنامج العام للعمل يتوخى عقد جلستين للجنة الجامعة في ٢٣ و ٣٠ نيسان/أبريل وسنناقش في هاتين الجلستين جملة أمور منها مقترحات لوضع خطة متوسطة الأجل للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تتعلق ببرنامج نزع السلاح. والخطة المتوسطة الأجل ستكون بمثابة الموجه الرئيسي للسياسة العامة للأمم المتحدة التي يسترشد بها في تخصيص الموارد في الميزانيات البرنامجية اللاحقة. وقد شددت الجمعية العامة في قراريها ٢١٩/٥١ و ٢٠٧/٥٣، على أهمية العملية التشاورية مع الدول الأعضاء. وإنني متأكد من أن الأعضاء يدركون أن الهيئات الحكومية الدولية ما كانت في الماضي تستعرض دائما البرامج والتنقيحات المجراة عليها من ذلك المصدر. وهذا العام، وبناء على اقتراح إدارة شؤون نزع السلاح، نعتزم تعميم وثيقة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تتضمن مقترحات الأمين العام المتعلقة ببرنامج منتصف المدة، وسنخصص عند الاقتضاء، جلستين للجنة الجامعة لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة.

ومن أجل الاستخدام الفعال لموارد المؤتمرات، أود أيضا أن أناشد جميع أعضاء هيئة نزع السلاح أن يتقيدوا بالمواعيد في حضور جميع الجلسات المقررة للهيئة وأن يستفيدوا بأقصى درجة من الخدمات المخصصة لهم بالعمل على تفادي تأجيل الجلسات عندما يكون ذلك ممكنا.

وفيما يتعلق بوثائق الدورة الحالية، أود أن أبين بأن تقرير هيئة نزع السلاح الذي قدم في العام الماضي إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، الوثيقة A/53/42، فضلا عن الوثائق الواردة في التقرير، ستكون وثائق مرجعية هامة لهذه الدورة. وبطبيعة الحال، ستكون التقارير السابقة للهيئة أيضا مفيدة كمرجع تعود إليه جميع الأفرقة العاملة، لا سيما ما يتعلق منها بدراسة البند المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وفي سياق المداولات المتعلقة بمختلف بنود جدول الأعمال، وبخاصة بالبندين ٤ و ٦، تتوقع الهيئة أن يقدم رؤساء الأفرقة العاملة والوفود عددا من الوثائق الجديدة. وأحث الوفود على تقديم أوراقها إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن لإتاحة الوقت الكافي للانتهاء من عملية إعدادها.

يعلم الأعضاء، أن رئيس الفريق العامل الأول المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال عمَّم ورقة عمل جديدة واردة في الوثيقة A/CN.10/1999/WG.I/WP.1. وفي ذلك الصدد، أعطي الكلمة لرئيس الفريق العامل الأول.

السيد إزكييردو (إكوادور)، رئيس الفريق العامل الأول (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أرحب بكم شخصيا، سيدي، وأن أعرب عن ارتياح وفد بلادي لرؤيتكم توجهون أعمال هيئة نزع السلاح في هذه الدورة. ولكم أن تطمئنوا بالحصول على دعمنا الكامل لكم في اضطلاعكم بالمهام الموكولة إليكم.

أود أن أصوب خطأ صغيرا في النص الانكليزي في الوثيقة A/CN.10/1999/WG.I/WP.1. فانسجاما مع النص الاسباني الأصلي، ينبغي أن يكون عنوان الفرع باء "أهداف ومبادئ توجيهية".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مثلما فعلنا في السنوات السابقة، نرحب بحضور المنظمات غير الحكومية للجلسات العامة وجلسات اللجنة الجامعة لهيئة نزع السلاح، بصفة مراقب.

تبادل عام للآراء

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جايانثا ضنابالا.

السيد ضنابالا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): أبدأ، سيدي الرئيس، بتهنئتكم وبتهنئة مكتبكم، وبالتعهد بكامل التعاون من إدارة شؤون نزع السلاح معكم ودعمها لكم، وهي الإدارة الموضوعية التي تخدم هذه الهيئة، في توجيهكم لشؤون هيئة نزع السلاح. إنكم تضطلعون بعملكم بما تتحلون به من خبرة وكفاءة في شؤون نزع السلاح، الأمر الذي يعطينا جميعا الأمل في تحقيق دورة هذا العام نتائج ناجحة. وأنا أقدر الفرصة المتاحة لي لمخاطبة الهيئة في جلستها الموضوعية الأولى.

إن القواعد الدولية، ولا سيما قواعد نزع السلاح، لا توضع بين ليلة وضحاها. فهي تأتي نتيجة عملية جادة من المداولة وبناء توافق الآراء والتفاوض. وهيئة نزع السلاح، بوصفها جهازا فرعيا للجمعية العامة يوكل إليه النظر في مسائل نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها، تضطلع بدور هام في هذه العملية التطورية لوضع قواعد نزع السلاح على صعيد دولي. فهي تحدد المبادئ العامة وتقترح تدابير معينة يحتاج إليها في تحقيقها. فسجلها إذن يجب أن يُحكم عليه في هذا السياق الأوسع نطاقا لوضع المبادئ، حيث أن هذا هو اختصاص الهيئة، وإسهامها الخاص في تحقيق هدف في الميثاق وهما السلم والأمن الدوليان.

وليس أهم ما تكون عليه أنشطة الهيئة فيما تبينه من خلافات قائمة فيما بين الدول الأعضاء، بل في الأضواء التي تسلطها على الأهداف الأساسية التي توحد جميع هذه الدول. والخلافات التي تنشأ لا تبرز سوى الحاجة إلى وجود محفل تداولي من قبيل هيئة نزع السلاح من أجل مواصلة هذه العملية الصعبة ولكنها عملية إرشادية ترمي إلى وضع قواعد دولية لنزع السلاح. وأعتقد أن ثمة علاقة تكافلية قائمة فيما بين مختلف الهيئات التي تؤلف صرح الأمم المتحدة في الوقت الحاضر للتداول والتفاوض بشأن نزع السلاح. فكل هيئة تضطلع بدورها في التصميم الكبير الوارد في الإعلان الختامي للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

لقد تمكنت هيئة نزع السلاح من تكييف أساليب عملها تلبية للظروف والاحتياجات المتغيرة: في بداية العقد ومؤخرا جدا في العام الماضي. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، قررت الهيئة العمل على زيادة تبسيط جدول أعمالها ليتضمن في العادة بندين موضوعيين كل عام، أحدهما يتعلق بنزع السلاح النووي. واستبقت الهيئة إمكانية زيادة بند ثالث لو حظي بتوافق الآراء - مثلما هي الحال في الواقع في الدورة الراهنة. وعلى مر السنين، وضعت الهيئة مبادئ توجيهية أرست أساسا مشتركا لعدة مسائل حساسة، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ونزع السلاح الإقليمي. وهذه النصوص أسهمت في النظر لاحقا في مواضيع ذات صلة من جانب هيئة نزع السلاح نفسها ومن هيئات أخرى. إنها، باختصار، أسهمت في وضع القواعد.

إن الجمعية العامة طلبت إلى الهيئة أن تواصل إجراء مداولات والتوصل إلى نتائج بشأن بعض من أصعب المشاكل على الحل المدرجة في جدول أعمال الأمن الدولي اليوم. وبعض هذه المشاكل ناقشها أسلافنا الدبلوماسيون مطولا ودفعت ببعض المراقبين إلى الاستهزاء باحتمالات وضع قواعد دولية لنزع السلاح وبدور الأمم المتحدة في تعزيز هذه القواعد والإبقاء عليها. وإنه إذن لشرف أن توكل الجمعية العامة إلى هيئة نزع السلاح القيام بأعمال هامة في الأسابيع المقبلة. وهذه الأعمال تتعلق تحديدا بثلاث مسائل رئيسية تود الجمعية العامة أن تحصل على أجوبة عنها.

والمسألة الأولى المعروضة على هيئة نزع السلاح تتعلق بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو ما ظلت الجمعية العامة تناقشه منذ عام ١٩٥٦. والحق في إنشاء هذه المناطق يرد الاعتراف به صراحة في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات تؤيد إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك قرار يرحب بإعلان منغوليا مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية. إن ورقة العمل التي أعدها رئيس الفريق العامل الأول تلاحظ أن هذه المناطق تشمل أكثر من نصف مساحة الكرة الأرضية، مما يمثل دليلا على سيادة معيار عالمي دائم، هو معيار نزع السلاح النووي.

وتلاحظ ورقة العمل أيضا أن هذه المناطق تساعد في تعزيز أمن الدول الأعضاء فيها وينبغي أن تقوم على أساس ترتيبات تصل إليها الدول بحرية فيما بينها، مع مراعاة جميع الخصائص ذات الصلة للمنطقة المعنية.

إن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد الدول في إنشاء هذه المناطق. وتقوم إدارة شؤون نزع السلاح بذلك الآن فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتقوم الدول في المنطقة الآن بدراسة نص معاهدة متعلق بالمسألة.

إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تسعى إلى إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصف ذلك نوعا متعمدا من العمل الإيجابي لحماية أنفسها من أخطار الأسلحة النووية. فمن معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧ إلى معاهدة بانغكوك في عام ١٩٩٥، أصبحت أربع مناطق مأهولة بالسكان من العالم، تشمل مساحتها ١١٤ بلدا، خالية من الأسلحة النووية. وهذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية لها مختلف أنواع أنظمة الحظر وترتيبات للدفاع عن أنفسها ضد خطر الأسلحة النووية. وقد قلصت على نحو مطرد المجال المتاح عالميا لتصنيع الأسلحة النووية أو تخزينها أو نشرها.

وهناك حاجة إلى المزيد من التداول بشأن أغراض هذه المناطق والمبادئ التي تحكم إنشاءها والمبادئ التوجيهية لها. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا ووسط أوروبا، يبقى تحديا صعبا أمام الدبلوماسية الدولية. ومن جهة أخرى فإن الكوابيس المفزعة التي من شأنها أن تصحب عالما يضم مناطق كثيرة "مليئة بالأسلحة النووية" ينبغي أن تمثل حافزا كافيا لأن تحرز جميع البلدان المزيد من التقدم سعيا لتحقيق هدف نزع السلاح الدولي.

أنتقل الآن إلى البند التالي في جدول الأعمال، وألاحظ أن هذه هي السنة الرابعة التي تجري فيها الهيئة مداولات بشأن اقتراح عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ورغم أنه لم يتم حتى الآن الاتفاق على أهداف الدورة الاستثنائية الرابعة وجدول أعمالها، فإن استمرار وعمق دعم المجتمع العالمي لعقد هذه الدورة أصبحا واضحين.

والقرار ٧٧/٥٣ ألف ألف، الذي عرضته جنوب أفريقيا باسم أعضاء حركة عدم الانحياز، والذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي بدون تصويت، سجل كون الجمعية العامة قد قررت عقد تلك الدورة الاستثنائية رهنا بنشوء توافق في الآراء على أهدافها وجدول أعمالها. وقد شدد ذلك القرار على الأولوية العالية التي توليها الجمعية العامة لنزع السلاح بوصفه من الشواغل الأساسية والمستمرة للأمم المتحدة. ويظل نزع السلاح ينظر إليه بوصفه صالحا عاما عالميا له آثار عميقة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأسرها تقريبا.

لقد انقضى ٢١ عاما منذ أن أصدرت أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح (دورة نزع السلاح الأولى) وثيقتها الختامية التي لا تزال تمثل أقوى دليل على توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح. وانقضى أيضا ١١ عاما منذ عقد آخر دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح (دورة نزع السلاح الثالثة). وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة، تقوم حاجة ملحة للتوصل إلى طائفة متفق عليها من الأهداف والاستراتيجيات لتحقيقها. وقد حدثت تطورات تاريخية في العلاقات الدولية. وظهرت تحديات جديدة. وهناك قوى جديدة بدأت تعمل. وينبغي أن تنسج كلها في نظام جديد متعدد الأطراف لنزع السلاح. وقد أدى عدم القيام بذلك حتى الآن إلى انتشار القلق. وعبر العقد الماضي، شهدنا عددا كبيرا من المؤتمرات بشأن العديد من التحديات العالمية، وهي مؤتمرات أسهمت نتائجها في تطوير شبكة جديدة من الحقوق والواجبات. وينبغي أن يجد نزع السلاح مكانه في هذه العملية الجارية.

إن الأسباب التي استندت إليها الجمعية العامة في قرارها عقد الدورة الاستثنائية الرابعة أسباب وجيهة. وقائمة أهم التحديات الكبيرة الماثلة أمامنا ينبغي أن تشمل أسلحة الدمار الشامل، والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار بها، ومخاطر الانتشار الإقليمي وتجريب القذائف، وآثار نشر الشبكات الوطنية للقذائف الدفاعية، والتحسينات النوعية المستمرة بلا انقطاع في شبكات الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة المصنعة حسب المواصفات العسكرية. وجميع هذه التطورات تؤثر تأثيرا عميقا على إمكانيات تحقيق السلم والتنمية المستدامة، وتحسين الأمن الإنساني، بل وعلى كفالة البيئة الصحية. وهذه الآثار الكاسحة للتسلح المنفلت هي التي تضفي سمة العجالة على الدعوة لعقد دورة استثنائية جديدة مكرسة لنزع السلاح.

إن القرارات الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح تبقى في نهاية المطاف مسائل يتعين على الدول الأعضاء أن تبت فيها، في هذه الهيئة وفي محافل أخرى. وعند النظر في اقتراح عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، قد يكون من الضروري في هذه المرحلة المبكرة التحلي بالتواضع وقصر المناقشة على أحكام القرار A/53/77 ألف ألف. إن محاولة التفاوض بشأن النتائج النهائية في الوقت الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى الهيئة، بموجب الفقرة ٢ من ذلك القرار، "أن تعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال الدورة الاستثنائية وموعد انعقادها"، ستكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان.

وستنظر الهيئة أيضا في المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع تأكيد خاص على توطيد السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح. إن جهود وضع هذه المبادئ التوجيهية وتعبئة

الدعم لها تستحق إشارة خاصة، لا سيما العمل الذي تقوم به مجموعة الدول المهتمة التي تترأسها ألمانيا.

إن المجتمع العالمي قرر بوضوح أنه لم يعد بوسعه التغاضي عن الآثار التي تخلفها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة أن ٩٠ في المائة ممن يقتلون أو يجرحون في الصراعات التي تستخدم فيها الأسلحة الخفيفة هم من المدنيين وأن ٨٠ في المائة منهم هم من النساء والأطفال. إن الأمين العام، في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا، خلص إلى النتيجة التي مؤداها أن تحسين الشفافية، خاصة فيما يتصل بأنشطة تجار الأسلحة على الصعيد الدولي، من شأنها أن تسهم في مواجهة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى أفريقيا أكثر من أية مبادرة أخرى.

إن مفهوم "التدابير العملية لنزع السلاح" يمثل مبادرة سياسية جديدة نسبيا لمواجهة هذه التحديات الكبيرة الناشئة عن الأسلحة التقليدية. فقد ظهر ذلك المفهوم لأول مرة في جدول أعمال الجمعية في ١٩٩٦ وظل يحظى بتوافق الآراء منذ ذلك الحين. والقرار ٥٧/٥٣ ميم، الذي عرضته ألمانيا واعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بدون تصويت، شجع هيئة نزع السلاح على مواصلة جهودها الرامية إلى اعتماد هذه المبادئ التوجيهية في عام ١٩٩٩.

والنهج الأساسي يعطي الأمين العام ولاية واسعة للاستجابة بشكل مباشر للطلبات المحددة بالمساعدة في ميدان نزع السلاح التي تتقدم بها الدول الأعضاء وهذه المساعدة غالبا ما تكون مطلوبة لمعالجة مشاكل عديدة ناجمة عن أوضاع ما بعد الصراع، بما فيها تسريح المحاربين السابقين واندماجهم في المجتمع المدني، وجمع الأسلحة وبرامج تدميرها، وتبادل المعلومات وسائر الأنشطة.

والأسلحة الصغيرة، بينما لا تسبب في حد ذاتها الحروب أو الصراعات المدنية فإنها تخلق عددا من المشاكل الصعبة للسلم والأمن الدوليين. وهذه المشاكل يزيد من حدتها عدم توفر البيانات التي يمكن أن يعول عليها بشأن إنتاج وبيع تلك الأسلحة، بالإضافة إلى القدرة المتزايدة على القتل التي تمتاز بها تلك الأسلحة وتوفرها بسهولة سواء في السوق المفتوحة أو السوق السوداء.

في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي اعتمدت الجمعية العامة أيضا دون تصويت قرارا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وطلب ذلك القرار من الأمين العام أن يعد تقريرا عن هذه المسألة بتناول المشكلة والحلول الممكنة وتحديد الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة. وهذه القرارات معا تعطي دليلا قويا على قلق المجتمع العالمي بشأن هذه المشاكل. وهي تدل أيضا على درجة عالية من الثقة في خبرة الأمم المتحدة ودور الأمين العام في وضع مبادرات جديدة لمعالجة تلك المشاكل.

في العام الماضي، نظمت إدارة شؤون نزع السلاح، بدعم من مجموعة الدول المعنية، برنامج تدريب في الكاميرون بشأن التدابير العملية لنزع السلاح وحلقة عمل في غواتيمالا ركزت على مشاكل إدماج المحاربين في المجتمع المدني. وتقدم الإدارة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة لحكومة ألبانيا في جمع الأسلحة من السكان المدنيين مقابل حوافز إنمائية.

ومع أن كل مشروع كان استجابة فريدة لظروف فريدة، فإن جميع التدابير العملية لنزع السلاح تعمل انطلاقا من فرضية أن مشاكل جمع الأسلحة وإدماج المتحاربين في المجتمع المدني لا يمكن معالجتها بشكل كاف بمعزل عن صراعاتهم السياسية وظروفهم الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية. وإعادة إحياء المركزين الإقليميين للسلم ونزع السلاح التابعين لإدارة شؤون نزع السلاح في ليما ولومي تستجيب لضرورة تناول هذه المسائل من منظور إقليمي ومحلي.

وإدارة شؤون نزع السلاح، عن طريق رئاستها للعمل التنسيقي بشأن الأسلحة الصغيرة، تعمل أيضا على ضمان اتساق جهود الأمم المتحدة المتنوعة لمعالجة التهديدات العالمية التي يفرضها التراكم المتزايد للأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها. وأعضاء العمل التنسيقي يوافقون على ضرورة تعزيز الوعي العام وعلى تأييد تدابير تتخذ داخل المجتمع المدني لمنع الصراعات المسلحة والعنف التي تنطوي على تلك الأسلحة.

ومما يبعث على التشجيع أن الجمعية العامة اتخذت القرار ٧٧/٥٣ هاء الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة في جميع جوانبه، وأن حكومة سويسرا عرضت استضافته في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

وتأييد هذه التدابير العملية لنزع السلاح ينبغي ألا يتدخل في حق الدفاع عن النفس الأصيل أو يهدده، كما ينبغي ألا تحوّل تلك التدابير الاهتمام عن نزع السلاح النووي. بل على العكس من ذلك، ينبغي لتلك التدابير أن تعزز السلم العالمي والتنمية على حد سواء، وأن تشكل مسألة ذات آفاق مبشرة بالنجاح للتعاون بين الشمال والجنوب. ولهذا، من المناسب تماما أن تسعى هيئة نزع السلاح الآن إلى تحقيق توافق آراء حول المزيد من المبادرات التي قد تتخذ في الميدان الآخذ في الاتساع لتعزيز السلم عن طريق التدابير العملية لنزع السلاح.

كما تدرك الهيئة، تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة الآن بعملية إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢ ٢٠٠٥. والخطة المتوسطة الأجل هي بمثابة المرجع الرئيسي للسياسة العامة للأمم المتحدة. إنها تعبّر عن أولويات الدول الأعضاء وتصف التوجه الشامل لبرامج المنظمة. وتبين الخطة النهج الواسع أو الاستراتيجية لكل برنامج تحقيقا للمهام التي يحددها الميثاق وتحددها الجمعية العامة، بما في ذلك دوراتها الاستثنائية.

وقد طلبت الجمعية العامة أن تستعرض الهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة مقترحات الخطة المتوسطة الأجل قبل تقديمها إلى هيئات الأمم المتحدة الخاصة بالميزانية والبرامج. ووفقا لذلك طلبت إدارة شؤون نزع السلاح أن يدرج البرنامج المقترح لنزع السلاح في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في إطار بند "مسائل أخرى". ووفقا للإجراءات الموازنية، ستقدم الإدارة الخطة المقترحة إلى لجنة البرامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وبعد ذلك إلى اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة. ويسر الإدارة أن تقدم هذه الخطة لتستعرضها الهيئة هذا العام.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا اليوم لأبلغ جميع الوفود بأن إدارة شؤون نزع السلاح تنظم ندوة عن تطوير القذائف وأثره على الأمن العالمي، ستعقد يوم ٢٢ نيسان/أبريل في قاعة المؤتمرات ٤. وستكون هذه الندوة استعراضا ومناقشة يجريهما بعض الخبراء الدوليين الزائرين بخصوص طائفة واسعة من المشاكل المتعلقة بانتشار القذائف، ودفاع القذائف، والرقابة على التصدير والتطوير. وهي واحدة من سلسلة من الندوات التي تنظمها الإدارة، وسنقوم قريبا بتعميم تفاصيل إضافية.

إنني أعتقد أن المنجزات فيما يخص نزع السلاح تخلفت كثيرا عن التقدم الذي صاحب بزوغ فجر التنمية المستدامة. إن نزع السلاح، شأنه شأن التنمية، عملية أيضا، وهي عملية يجب إدامتها سنوات عديدة، وممارستها بطرق عديدة وفتحها أمام إسهام جميع البلدان والمجموعات في صفوف المجتمع المدني. ومداولات هيئة نزع السلاح تسهم في هذه العملية المستمرة الخاصة بتحقيق نزع السلاح القابل للاستدامة، المكمل الطبيعي لعملية التنمية المستدامة. إن نزع السلاح بدون تنمية من شأنه أن يكون سريع الزوال مثل الازدهار في عالم مسلح بأقصى قدر من الأسلحة التي يمكنها أن تدمر أساس الحياة على الأرض. فلنصغ إلى ما يخبرنا به التاريخ والمنطق بشأن الشروط الضرورية المسيقة لعالم أكثر سلما وازدهارا.

من المؤكد أن في العالم الكثير الذي قد يؤدي بالمرء إلى اليأس بشأن مستقبل نزع السلاح. ويكفي للمرء أن يلاحظ الإخفاق المستمر في نزع السلاح النووي الاستراتيجي، والأحداث التي وقعت في جنوب آسيا في أيار/ مايو ١٩٩٨، وللزيادات المعلن عنها في ميزانيات الدفاع ونشوب صراعات مسلحة جديدة والإصابات الجديدة بين المدنيين حتى بعد نهاية الحرب الباردة. وحتى في إطار منظومة الأمم المتحدة لا بد أن نلاحظ المصاعب التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل، والخلافات داخل اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار، والقيود المالية الحادة المزمنة على جميع أنشطة الأمم المتحدة، وما هذه سوى قليل من التحديات.

مع ذلك قد يكون مستقبل نزع السلاح بالغ القتامة على أية حال، لأنه يمس بشكل مباشر المصالح الذاتية والمبادئ السامية لجميع شعوب الأمم المتحدة على حد سواء. لقد نجا من عواصف أشد. وجهود المجتمع المدني المناصرة لنزع السلاح ستستمر دون هوادة بالرغم من هذه العقبات. وسيستمر دون هوادة أيضا عمل هيئة نزع السلاح. ذلك أننا لا قبل لنا بمخاطر اللجوء إلى أي بديل آخر.

السيد سيبرت (ألمانيا): (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن بلدي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

يسعدني أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهانئنا لانتخابكم رئيسا لدورة هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٩. ونحن على ثقة من أننا سنتمكن برئاستكم من التوصل إلى اتفاق بشأن بنود جدول الأعمال الثلاثة، ونود أن نؤكد لكم دعم وفودنا الكامل وتعاونها في بلوغ هذا الهدف. كما نعرب عن تهانئنا وتقديرنا لسلفكم، السيد سيرجي مارتينوف، ورؤساء الأفرقة العاملة الذين شكل توجيههم البارع الأساس لإحراز نتائج موفقة من عملنا هذا العام.

هذه السنة سنة مهمة لهيئة نزع السلاح. ذلك أن بندين من جدول أعمالنا دخلا عامهما الثالث، وإن نظرنا في بند عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح دخل عامه الرابع. وإذا أردنا الوصول بالبنود الثلاثة جميعها إلى خاتمة موفقة في هذا العام فسيتعين علينا الانكباب على عمل شاق في أقرب وقت ممكن وأن نزاول عملنا بروح من التساهل والتعاون. وسيتوقف الدور المستقبلي لهيئة نزع السلاح على نجاح مساعينا في هذه الدورة. ولن يكون هناك مبرر للوقت والجهد المستثمرين من الوفود الكبيرة وخبراء نزع السلاح رفيعي الاختصاص وخدمات المؤتمرات الهائلة التي وضعتها الأمم المتحدة تحت تصرفنا، إلا إذا تمكنا من التوصل إلى نتائج هامة - من توصيات ومبادئ توجيهية يمكن أن تستفيد منها استفادة كاملة كل من الدول الأعضاء أو منظومة الأمم المتحدة أو محافل التفاوض ذات الصلة بنزع السلاح.

ويظل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لبنة هامة في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي، المكمل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تحقق تقدم طيب في السنوات الأخيرة بالسير على منوال معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا. وأقيم حوار بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن معاهدة بانكوك، لا بد أن يصل إلى خاتمة مبكرة وموفقة. والاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي تبذل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي الجهود التي تتقدم بتأييد إجماعي من المجتمع الدولي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن بوسع هيئة نزع السلاح أن تسهم إسهاما مفيدا في مواصلة تطوير المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأن تصوغ مبادئ أساسية عامة وتوصيات. ولئن كان المبدأ الأساسي والمتفق عليه عالميا، وهو أن تستند المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، يتضمن أن التنوع الإقليمي قد يتطلب حلولا مختلفة وأحيانا مبتكرة، فالتجربة التي تمت إلى الآن تجعل من السهل صياغة عدد من المبادئ التوجيهية العامة التي تثبت قيمتها بالنسبة للنجاح في الجهود مستقبلا.

وكما شدد الاتحاد الأوروبي في مساهماته في الفريق العامل في العام الماضي فإن مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تنبع في جملة أمور، من الدول ذاتها في المنطقة المعنية وأن تؤيدها جميع الدول في المنطقة. وينبغي أن تحدد بوضوح التزامات الدول الأطراف، وأن تكون ملزمة قانونا ويمكن التحقق منها بفعالية.

وقد سبق أن أعدت مجموعة من العناصر الهامة في المناقشة المثمرة والموضوعية التي أجريناها في العام الماضي، وانعكس ذلك في ورقة العمل القيمة التي قدمها رئيس الفريق العامل في نهاية الدورة. وينبغي أن يوفر لنا العمل الذي تم حتى الآن أساسا متينا للانتهاء من البند هذا العام بنجاح.

إن الصراعات الدائرة في أيامنا غالبا ما تستخدم فيها الأسلحة التقليدية التي تجلب الموت والدمار لكثير من الناس. وفي السنوات الأخيرة ارتفعت أصوات هامة كثيرة، من بينها صوت الأمين العام للأمم المتحدة، تبرز الضرورة الملحة للتصدي لمسألة نزع الأسلحة التقليدية، الأمر الذي أصبح مقبولا اليوم على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، يظل الاتحاد الأوروبي على رأية بأن بنود الأسلحة التقليدية تتطلب نظرا دقيقا من هيئة نزع السلاح وأن جدول أعمال الهيئة ينبغي أن يعبر عن هذا الاهتمام.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه المناسبة للترحيب بالتقدم الهام والمشجع الذي أحرز على سبيل حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسوف تخطو عملية أوتاوا الناجحة التي توجت ببدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، خطوة أخرى للأمام بالاجتماع الوشيك للدول الأطراف في مابوتو.

وإذ يستلهم الاتحاد الأوروبي العزم نفسه على إحراز تقدم في التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فإنه يرحب بتزايد التأييد لهذا الهدف على المستويين الإقليمي والدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الإقليمية من قبيل إقرار الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لوقف اختياري لاستيراد وتصدير وصناعة الأسلحة الخفيفة، والتعهدات الواردة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمواجهة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة.

كذلك يرحب الاتحاد الأوروبي ببدء نفاذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع والاتجار بطريق غير مشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وسائر المواد المتصلة بها. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. واتخذ تدابير عملية لتنفيذ برنامجه لدرء الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه، خاصة عن طريق التعاون مع البلدان المعنية ومساعدتها في التركيز على التدابير العملية لنزع السلاح. وقد اعتمد الاتحاد مدونة سلوك وضعت معايير رفيعة مشتركة لتصدير الأسلحة من جميع الدول الأعضاء فيه. وأخيرا أقر الاتحاد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عملا مشتركا ملزما قانونا بشأن إسهامه في مكافحة التراكم المقلق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها.

وفي هذا السياق يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ في قرارها ٧٧/٥٣ هاء، بعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، وذلك في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. وسوف يبلغ الاتحاد الأمين العام بآرائه بشأن جدول أعمال المؤتمر وتوقيته ونطاقه. ومن المهم أن يعالج المؤتمر جميع أسباب وعواقب مشكلة الأسلحة الصغيرة، وأن يراعي على النحو الواجب، لبلوغ تلك الغاية، الإسهام القيم من فريق الخبراء الحكومي التابع للأمم المتحدة ومن تقاريره.

في معظم بيئات الصراع وما بعد الصراع يتزايد اعتبار مسألة الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإزالة الألغام وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم مسألة حيوية للحل الفعال للصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. ولمواجهة هذه الحالات يتعين الربط بين الجوانب المختلفة، والمتداخلة في الغالب وهي: التدابير العملية لنزع السلاح وبناء الثقة وبناء السلام فيما بعد الصراع، والأمن والتنمية. هذه عناصر يعزز بعضها بعضا ولا غنى عنها، وبالتالي، مطلوب لتوطيد السلام اتباع نهج شامل ومتكامل. وقد تم الاعتراف بصلاحية هذا المفهوم على نطاق واسع في كثير من المحافل الدولية، بما فيها مؤتمر بروكسل المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ والذي نادى باتخاذ إجراءات، ومجموعة الدول المعنية التي شكلت في نيويورك في آذار/ مارس ١٩٩٨ في مسعى لتعزيز التعاون الدولي في ميدان توطيد السلام ولمساعدة البلدان المتضررة في جهودها العملية لنزع السلاح، عن طريق الرعاية المشتركة لمشاريع محددة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ميم في عام ١٩٩٨ بشأن توطيد السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح مرة أخرى بتوافق الآراء. وهذا البند بالذات هو الذي يرتبط مباشرة بالجهود الحالية التي تبذلها هيئة نزع السلاح في الميدان التقليدي. وسيسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في جهود هيئة نزع السلاح لاعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية أثناء السنة الثالثة من مداولاتها بشأن هذا الموضوع. ويرى الاتحاد الأوروبي أن المناقشة المضمونية والمفيدة حددت المعايير لمناقشة مثمرة وعمل ملموس في صياغة نص هذا العام يؤديان إلى اعتماد مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة الهامة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية سيمثل مساهمة هامة من جانب هيئة نزع السلاح لحل مشكلة الأمن الدولي التي تتسم بطابع العجالة. وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تركز على تدابير نزع السلاح العملية في الوقت الذي تسلم فيه بأن تنفيذها يتطلب إطارا أكثر اتساقا من خلال نهج متكامل وشامل لتعزيز السلم، لا يتصدى لشواغل الأمن المستقر المباشرة فحسب، بل أيضا لشواغل الأمن المستقر متوسطة الأجل، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. وهذا لن يؤدي إلى ازدواجية العمل الجاري في المحافل الأخرى وسيطرح مسألة واضحة المعالم وملموسة، تناسب على نحو جيد الوقت المتاح لهيئة نزع السلاح وأساليب عملها.

مع بداية ألفية جديدة، تقوم الحاجة إلى إلقاء نظرة جديدة وغير متحيزة على نزع السلاح وعدم الانتشار في ضوء التغير الأساسي الذي طرأ على البيئة الأمنية الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع جدول أعمال منقح ومستحدث وواقعي يقيم توازنا مناسبا بين مسائل مختلفة وإن كانت تتسم بطابع العجالة على حد سواء، مثل أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. وتحقيقا لهذا الغرض، أيد الاتحاد الأوروبي المقترح الرامي إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. لكن حقيقة أن أية دورة استثنائية لم تحقق توافقا في الآراء منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨، إنما تمثل تحذيرا شديدا بضرورة الإعداد الدقيق جدا لدورة استثنائية إذا أريد لها أن تحقق هذه الأهداف. وهناك شرط ضروري مسبق للنجاح يتمثل بصورة خاصة في التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة إعداد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وما الذي نريده منها.

إن ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة قد اعترف بها بوضوح في القرارين الأخيرين اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن هذا الموضوع. وفي السنوات الثلاث الماضية أسهم الاتحاد الأوروبي مساهمة بناءة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء هذا. وقدمنا عددا من المقترحات والورقات الملموسة في جهد يرمي إلى التوصل إلى حلول توفيقية بين الآراء المتعارضة ودعم رئيس الفريق العامل في جهوده لتمهيد السبيل أمام توافق الآراء. ونظرا للتقدم المحرز في العام الماضي، أصبح توافق الآراء في متناول أيدينا ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يعمل بنشاط من أجل الانتهاء من عملنا هذا العام.

ولدينا جدول حافل جدا بالأعمال لهذا العام. ويجب علينا أن نحاول التوصل إلى اتفاق بشأن جميع البنود الثلاثة. وهذه المهمة لن تكون سهلة. وسيتعين علينا أن نعمل بكد وأن نستغل إلى أقصى حد الوقت المتاح والموارد المتوفرة. ولذا ينبغي لنا أن نبني على العمل الذي أنجز فعلا. وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، يتعين علينا أن نركز بصورة خاصة على التغلب على المشكلة الأساسية التي وقفت عقبة أمام تحقيق توافق الآراء في العام الماضي. وإذا نجحنا في ذلك، فيجب أن يكون في مقدورنا أن نتوصل إلى اتفاق يستند إلى ورقة الرئيس. ويود الاتحاد الأوروبي أن يواصل هذا العمل بطريقة بناءة وبكفاءة وجعله يتكلل بخاتمة ناجحة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمقرر الذي اتخذ في العام الماضي بشأن تنظيم عملنا في هيئة نزع السلاح، رغم أن ذلك المقرر لا يفي بجميع الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها، ورغم أنه لن يصبح نافذ المفعول تماما إلا في العام المقبل مع ذلك، يدلل تعيين رؤساء الأفرقة العاملة في مرحلة مبكرة على أن هذه الممارسة مفيدة جدا، فقد مكنتهم من إجراء مشاورات مفيدة مع الوفود، وهذا من شأنه أن يعزز نوعية مداولاتنا. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن عملية إصلاح وترشيد منظومة الأمم المتحدة وآلية نزع السلاح ينبغي أن تكون عملية مستمرة. ولذا ينبغي لنا أن نواصل مناقشاتنا بشأن الاستخدام الأفضل للموارد الهامة. بيد أن الأهم من ذلك كله هو تنظيم عملنا بطريقة تؤدي إلى تحقيق النتائج. وبما أن هيئة نزع السلاح هيئة تداولية لا هيئة تفاوضية، فإن هذه النتائج تتخذ شكل توصيات أو مبادئ توجيهية لا تلزم الدول الأعضاء، بل تقدم حلولا ممكنة لتطبيقها حينما وأينما يكون ذلك مناسبا ومفيدا. فإذا راعينا ذلك، سنتمكن من تحقيق هذه النتائج والتدليل على الأهمية المستمرة لهيئة نزع السلاح بالنسبة لنزع السلاح والمجتمع الدولي. وبهذا المعنى ستكون دورة هذا العام، بمواضيعها الثلاثة التي يوشك على الانتهاء منها، دورة ذات أهمية حاسمة. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي جهدا من أجل أن تتكلل بخاتمة ناجحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالسفير كومالو، سفير جنوب أفريقيا، الذي تسنم مهام منصبه كممثل دائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد أن باعه طويل في شؤون الأمم المتحدة وفي الشؤون الدولية وسوف يسهم في عمل الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، جزيل الشكر على عباراتكم الكريمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئكم على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في هذه الدورة. وأرجوكم أن تطمئنوا إلى أن وفدي سيقدم لكم كامل دعمه وتعاونه عندما تعملون لضمان نجاح مداولاتنا. وأود كذلك أن أهنئ رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، فضلا عن أعضاء المكتب على انتخابهم.

أود أيضا أن آخذ دقيقة من الوقت لأرحب بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. لقد سررنا ببيانه وسندرسه وسنجد الوسائل التي يمكن لنا من خلالها أن نسهم في جدول أعمال هذه الهيئة وشؤونها.

لقد وصلت هيئة نزع السلاح إلى مفترق طرق هام منذ إنشائها قبل ٢٠ عاما في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي أناطت بها مهمة التداول وتقديم التوصيات بشأن مختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح. وستنظر الهيئة هذا العام لآخر مرة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإرساء مبادئ توجيهية تتعلق بتحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، وعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز خلال السنتين الماضيتين نحو التوصل إلى توافق في الآراء على جميع بنود جدول الأعمال الثلاثة، فإن اختتام الهيئة بنجاح للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة سيتطلب الإرادة السياسية القوية من جميع الدول الأعضاء. وبغية تحقيق هذا الغرض، سيؤيد وفد بلادي الجهود التي تبذلونها، سيدي الرئيس، والجهود التي يبذلها رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، من أجل اختتام أعمال الهيئة بنجاح فيما يتعلق بجميع بنود جدول الأعمال الثلاثة.

في الفترة التي مرت منذ انعقاد الهيئة آخر مرة، ظل الانتشار الخارج عن نطاق السيطرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعمل على تفاقم الصراعات في كل أرجاء العالم. وإن استمرار دورة العنف والصراعات المسلحة في عدة أنحاء من العالم يجعل عملنا المتعلق بوضع مبادئ توجيهية بشأن تحديد/ الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح ضروريا وهاما. ولئن كان التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل للأمن البشري يظل مبعث قلق خطير، فإن تكديس الأسلحة التقليدية من دون قيود بحيث يتخطى المستوى الذي يمكن أن يعتبر فيه مستوى مشروعا لأغراض الدفاع عن النفس، لا يزال يشكل تهديدا لسلامة الشعوب في بلدان عديدة في شتى أرجاء العالم. والآثار المدمرة المترتبة عن انتشار الأسلحة التقليدية المفرط وسوء استعمالها على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول، لا سيما في المناطق المتأثرة بالصراعات، من قبيل أفريقيا، معروفة جيدا.

إن القلق الذي يساور جنوب أفريقيا من انتشار الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها يظهر في الإجراءات التي وضعتها حكومتي لعمليات نقل الأسلحة والهيكل الذي أنشأته لهذا الغرض. وهذا الهيكل يكفل أن تناط سلطة الاتجار بالأسلحة وسياسات نقلها بالقيادة الوزارية الجماعية للجنة الوطنية لتحديد الأسلحة التقليدية، المسؤولة أمام الحكومة. وتلك الهيئة هي التي اتخذت مؤخرا قرارا مشهودا تأييدا للتوصيات التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن الأسلحة الصغيرة، مفاده أن جميع الأسلحة الصغيرة التي بحوزة حكومة جنوب أفريقيا والتي يعتقد أنها تزيد عن المتطلبات الوطنية، يجب أن تدمر بدلا من أن تباع بعطاءات علنية، مثلما كانت الحال عليه في الماضي. وبتنفيذ هذا القرار، أعلنت مؤخرا وزارة الدفاع في جنوب أفريقيا أنها ستدمر جميع الأسلحة الفائضة والأسلحة التي تزيد عن الحاجة والأسلحة البائدة والمصادرة، والأسلحة من عيار يقل عن ١٢,٧ ملم، بحلول نهاية عام ١٩٩٩. ويقدر أن تؤدي هذه العملية إلى التخلص بصورة فعالة مما يزيد على ٢٦٠ ٠٠٠ قطعة سلاح.

ويحدو جنوب أفريقيا الأمل - وهو أمل أعرب عنه الأمين العام أيضا - بأن نضرب، باتخاذنا هذه الخطوة، مثلا يحتذي به الآخرون. والقرار القاضي بتدمير الأسلحة الفائضة تلك يتوافق مع سياسة جنوب أفريقيا المعلنة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه السياسة المعممة في الوثيقة A/53/169/Add.3 تقوم على عدد من العوامل السياسية والتقنية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، وهي ترمي إلى كفالة ممارسة ضبط النفس على النحو الواجب في عمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيات ذات الصلة. وفي دورة هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٨، عمم وفد بلادي أيضا تفاصيل عن تجارة جنوب أفريقيا بالأسلحة التقليدية.

وخلال دورات عقدتها الهيئة سابقا، أوضح وفد بلادي الموقف المبدئي لحكومتي ومفاده أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق من شأنه أن يعزز تعزيزا كبيرا السلم والأمن الدوليين في جميع المناطق. ويتمثل رأي جنوب أفريقيا الثابت في أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعطي دليلا واضحا على استمرار التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية بدورها أن تفي بواجباتها ومن دون شروط تجاه المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك الاحترام الصارم لمركز هذه المناطق، وينبغي لها أن تدخل في التزامات ملزمة قانونا عن طريق التوقيع على بروتوكولات ذات صلة بالمعاهدات التي تنشئ هذه المناطق، وبعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي طرف في منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا لهي شهادة على تصميم شعوب أمريكا اللاتينية والمنطقة الاسترالية الآسيوية وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا على العيش في عالم خال من الأسلحة النووية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي، وتشجع على إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم. والواقع أننا في أفريقيا نعتز اعتزازا خاصا بإنشاء المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية في إطار معاهدة بليندابا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنطلب مجددا إلى الدولة الوحيدة المتبقية التي لها أراض داخل المنطقة والتي لم توقع وتصدق بعد على بروتوكول المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ونطلب كذلك إلى جميع الموقعين على المعاهدة وبروتوكولاتها أن يصدقوا على هذه الصكوك في أسرع وقت ممكن.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بمبادرات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء من العالم غير قائمة فيها بعد، لا سيما الجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ ألف الذي يطلب إلى جميع الدول أن تؤيد المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. والتفجيرات الناجمة عن تجارب نووية أجريت

في جنوب آسيا خلال عام ١٩٩٨ جعلت من إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هناك أمرا يتصف بمزيد من التحدي. ومع ذلك، وبناء على خبرتنا، فإننا نشجع بلدان تلك المنطقة على النظر في المنافع الحقيقية للأمن الوطني الناشئة من التراجع عن الدخول في الأتون النووي ومن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، مقابل ما ثبت لنا أن الإبقاء على خيار الأسلحة النووية لا يوفر سوى أمن وهمي.

بالإضافة إلى ذلك، نذكر بالدعوة التي أطلقها رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في عام ١٩٩٨ إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتخذة بتوافق الآراء. ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن العنصر الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط هو اتباع نهج شامل في تناول المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

وعقب قرار الجمعية العامة، ستنظر الهيئة للسنة الرابعة على نحو لا سابق له في مسألة الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. إلا أننا لن نتمكن إلا بالإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء من عقد دورة استثنائية رابعة من أجل القيام على نحو فعال، من منظور يتفق مع الحالة الدولية الراهنة، باستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح وتعبئة المجتمع الدولي والرأي العام لصالح إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية وتخفيضها.

إن جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، حسبما حددته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي تظل، كما نعلم جميعا، وثيقة توافق الآراء الوحيدة بشأن هذه المسائل، مرت عليه الآن أكثر من ٢٠ سنة. وقد تجاوز العالم البعد الذي كان قائما في عام ١٩٧٨. وعائد السلام الذي كثر التنويه بمناقبه، والذي كان ينبغي أن ينجم عن نهاية الحرب الباردة، ثبت أنه أرض جرداء فشلت نبتات السلم والأمن في أن تغرس جذورها فيها. وفي واقع الأمر، يواجه العالم اليوم أخطارا متجددة وأكثر تعددا على السلم والأمن الدوليين. ومن ثم لا بد لتجديد واستيفاء جدول أعمال المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح أن يمثل أولوية. إن شواغل ومتطلبات جميع أعضاء المجتمع الدولي يجب أخذها بعين الاعتبار، ويأمل وفدي في أن يحقق الاتفاق على عقد دورة استثنائية رابعة لتلك الأهداف.

لدى نظرنا في المسائل ذات الصلة بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة، من المفيد أن نذكر باجتماع رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في دربان، بجنوب أفريقيا، في السنة الماضية. وفي ذلك الاجتماع، كرر رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز مناشدة الحركة من أجل عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح لاستعراض وتقييم تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. إضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يشير إلى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧٧/٥٣ ألف ألف، الذي قررت بموجبه عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح رهنا بنشوء توافق آراء على أهداف تلك الدورة وجدول أعمالها. وقد أيد القرار أيضا توصية الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٨ بأن تجري مشاورات لسنة رابعة بشأن عقد دورة استثنائية رابعة.

وكما كان الحال في السنة الماضية، ستواصل جنوب أفريقيا الاضطلاع بدور بناء على أساس اقتناعها الراسخ بأن التوصل إلى توافق في الآراء على أهداف الدورة الاستثنائية أمر ضروري لعقد هذه الدورة. وسيمكن ذلك المجتمع الدولي من تجديد جهوده في ميدان نزع السلاح. وأود أن أؤكد لرئيس فريق الهيئة العامل الثاني كامل دعم وفدي وتعاونه في جهوده المستمرة للتوصل إلى اتفاق خلال هذه الدورة بشأن عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري العظيم أن أراكم، سيدي، ممثل البلد الشقيق مصر، وأنتم تترأسون أعمال هيئة نزع السلاح. إننا خبرنا منذ زمن طويل مزاياكم المهنية والشخصية الفريدة، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن التهانئ الحارة والأماني الصادقة بالنجاح في مهمتكم العسيرة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ جميع أعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لهم دعم وفدي الصادق. علاوة على ذلك، نشكر نائب وزير الشؤون الخارجية في بيلاروس على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء فترة رئاسته للهيئة في دورتها الماضية. وأرحب بالسيد دانابالا، وأكرر الإعراب عن دعم الجزائر الثابت لجهوده الملحوظة على رأس إدارة شؤون نزع السلاح.

إن المناخ السياسي العام الذي يميز العلاقات الدولية اليوم، والتطورات الأخيرة في جنوب آسيا، وعدم تحقيق نتائج في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية، جميعها أمور تمثل مصادر قلق بالغ للعديد من البلدان وقد استرعت انتباهنا بشدة إلى ضرورة السعي - بالمزيد من التصميم والإلحاح - إلى القيام بأعمال نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ومن ثم فإن وفدي يشرع بتفاؤل حذر في هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التي تبدأ المرحلة الختامية من نظرها في البنود الموضوعية الثلاثة في جدول أعمالها. وإننا، في الوقت نفسه، نأتي بذهن منفتح ورغبة أكيدة في تحقيق نزع السلاح العام الكامل الذي ما فتئنا نتطلع إليه دائما، عندما نتقدم بإسهامنا في أعمال الهيئة التي اكتسبت أهمية متعاظمة في السنوات الأخيرة. والواقع أن الهيئة تظل الجهاز الوحيد الذي يتاح فيه للدول الأعضاء أن تتداول وتتفكر بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بمشاكل نزع السلاح والمشاكل الأمنية الأساسية. ومن ثم ينبغي لنا أن نستفيد من الإمكانات الهائلة لهذه الهيئة، كما اتضح ذلك في دورة عام ١٩٩٦ بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الخلافية المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

إن الجزائر تنظر إلى البنود الموضوعية الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا بوصفها ذات أهمية عظمى، خاصة وأن الهيئة ستختتم في هذه السنة نظرها في تلك البنود وستقوم، كما نأمل، باعتماد توصيات مفيدة وملموسة بشأنها. وفي ذلك الصدد، يسعد وفدي أن إندونيسيا قد وافقت، بناء على طلب وفود عديدة، من بينها وفدي، على الاستمرار في العمل بصفتها رئيسا للفريق العامل الثاني المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. إن الجزائر، شأنها شأن غيرها من بلدان عدم الانحياز، ترى أن ذلك يجب أن يتيح الفرصة للتفكر في أهم الجوانب المتعلقة بعملية نزع السلاح ولتعبئة المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وللحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن نقطة البداية لمداولات الفريق العامل يجب أن تكون الوثيقة التي قدمها الرئيس السنة الماضية، والتي يبدو الاتفاق بشأنها وشيكا جدا. إن الوثيقة متوازنة وتتضمن عددا من العناصر التي يمكن أن تقرب مواقف الوفود من التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما بشأن أهداف الدورة الاستثنائية وجدول أعمالها. وهدف الفريق العامل ينبغي، في رأينا، أن يكون - كما أوصت الفقرة ٣ من القرار ٧٧/٥٣ ألف ألف، الذي اتخذ بدون تصويت في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة - "تعيين تاريخ محدد لعقد الدورة الاستثنائية والبت في المسائل التنظيمية المتصلة بها". وهنا، لن يجد وفدي صعوبة كبيرة في الموافقة على أي مقترح بشأن الموعد - شريطة ألا يكون أقرب من اللازم، حيث أننا نود أن نتفادى أية عجلة لا داعي لها، وهو ما سيكون ضارا بفرص نجاح الدورة.

والفريق العامل الأول، بدوره، سينظر في بند لا يقل حساسية، وهو "إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تصل إليها دول المنطقة المعنية فيما بينها بحرية". والجزائر تعمل دوما في سياق تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم، لا سيما في أفريقيا وفي الشرق الأوسط؛ وقد أظهرت التزامها القوي بإنشاء هذه المناطق بأن أصبحت الدولة الطرف الثالثة في معاهدة المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية - معاهدة بليندابا - بالتصديق عليها في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وتأمل الجزائر مخلصة أن تحظى قوة الدفع التي أدت إلى اعتماد معاهدة بليندابا في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بالتشجيع والدعم المستدام ببذل جهود مستمرة لإنشاء مناطق مماثلة، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط، التي هي مصدر قلق مشروع لجميع البلدان العربية بسبب القدرة النووية لإسرائيل، التي تظل الدولة الوحيدة في المنطقة الباقية خارج معاهدة عدم الانتشار والتي ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا النداء يجيء في وقت مناسب بشكل خاص لظهور توافق آراء مفاده أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تربط الآن ١١٤ بلدا عن طريق التزامات جرى التعهد بها في إطار تلك المناطق - يخدم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

والواقع أننا لا يسعنا إلا أن نشعر بالسرور لمعرفة أن عدة وثائق قدمتها الوفود منذ ١٩٧٧، السنة الأولى التي نظرت الهيئة في هذا البند، قد أرفقت بالوثيقة الختامية بناء على اقتراح رئاسة الفريق العامل الأول، التي كان يتولاها في ذلك الوقت بلدي. وهذه الوثائق مفيدة للغاية، ونرى أنها ستساعدنا على دراسة وإعداد توصيات ختامية. ومن هذا المنطلق، يبدو أن مشروع الوثيقة المؤرخ ١٩ آذار/مارس، الذي طرحه رئيس الفريق العامل، مشروع جدير بالنظر لأنه يستند إلى المداولات التي جرت مؤخرا بشأن هذه المسألة، والتي سيسهم وفد بلادي فيها بالرأي مرة أخرى إسهاما متواضعا في الوقت المناسب.

والنظر في البند الثالث المعنون "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع

التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون"، ينبغي أن يختتم هذا العام أيضا. وفي هذه المرحلة من المهم أن نذكر بموقف الجزائر. إننا نعتقد أن الأسلحة التقليدية يجب أن تحظى بنفس الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لأنواع الأسلحة الأخرى، وعلى الأخص لأن هذه الأسلحة، بسبب الاتجار غير المشروع بها، لا تخضع لرقابة أنظمة الدولة وتستخدم لإمداد الإرهابيين والشبكات الإجرامية التي هدفها زعزعة استقرار الدول والإضرار بأمنها وأمن شعوبها على حد سواء. ولقد أصبح من المعترف به الآن أن هذه الشبكات تشكل تهديدا عالميا معاصرا، ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد قواه ويعمل بشكل متضافر وبإصرار من أجل القضاء على هذا التهديد.

بعد قول ذلك، وبالرغم من المصاعب المتصلة بالمسألة الثالثة المدرجة في جدول أعمالنا - وهي مصاعب نوه بها وفد بلادي، بالمناسبة عند اقتراح النظر في هذه المسألة - يصبح من الواضح أن المبادئ والتوصيات التي ينبغي أن نضعها في هذا السياق ينبغي أن تكون قاصرة على تعزيز السلم في حالات ما بعد الصراع، وينبغي أن تستند إلى اتفاقات يتفاوض عليها بحرية ولا يفرضها طرف ثالث، وأخيرا، ينبغي أن تحظى بموافقة الدولة أو الدول المعنية، لأنه أصبح من الحقائق المعروفة أن هذه المبادئ تظل حبرا على ورق إن لم تؤيدها البلدان المتأثرة. مع ذلك يظل وفدي مستعدا لمواصلة تقديم إسهامه للرئاسة حتى يمكن إحراز تقدم، هنا أيضا، في مداولاتنا، ويتسنى التوصل إلى نص مقبول للجميع.

إن هيئة نزع السلاح تحتل مركزا هاما في بنيان نزع السلاح. وسمعتها الطيبة يمكن تأمينها على نحو أفضل إذا أمكننا أن ننهي أعمالنا باعتماد توصيات بشأن المسائل الثلاث. وهذه الهيئة، منذ جرى إصلاحها أخيرا في ١٩٩١، وضعت وطورت أفكارا ومقترحات. وفي حالات كثيرة كان للتقدم المحرز هنا أثر جدير بالثناء على جهود ثنائية، فضلا عن جهود مؤتمر نزع السلاح.

وفي ضوء حساسية المسائل التي نوقشت في الهيئة، وكذلك مواقف الأطراف المختلفة، وإذا أخذنا عام ١٩٩٨ كنقطة البداية - تاريخ إنشاء هيئة نزع السلاح في شكلها الحالي - يمكننا أن نقول بحق إن النتائج التي حققتها الهيئة، بشكل عام، نتائج إيجابية. ولقد اعتمدت أكثر من ١٢ وثيقة، أي بمعدل اختتام بند واحد كل عامين تقريبا. وآخر التوصيات التي اتخذتها هذه الهيئة تناولت مسألة كانت بالغة الأهمية والحساسية لأنها كانت تتعلق بموضوع نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وبالمثل، فإن الاتفاق على عدد معين من البنود التي يمكن أن تدرسها هذه الهيئة، كان تطورا هاما في تحديد البنود ذات الأهمية الخاصة سواء للدول أو للمجتمع الدولي في مجموعه. وقد تمكنت هيئة نزع السلاح، منذ دورتها الموضوعية عام ١٩٩٧، من تجميع كمية كبيرة من الوثائق بشأن البنود المقدمة لها للنظر فيها.

وكما قررنا، فإن على هيئتنا أن تبدأ عملية إصلاح جديدة في عام ٢٠٠٠. ولما كنا نختتم العمل بشأن البنود الثلاثة المدرجة في جدول أعمالنا، يعتقد وفدي أن عملية الإصلاح يمكن أن ترشد على أحسن وجه عمل الهيئة بقصره على بندين - وذلك، بأن يكون لها جدول أعمال أصغر وأكثر توازنا يبقي على المسألة النووية ويواصل عملية الدراسة لبندين كل ثلاث سنوات لإتاحة الفرصة أمام الأفكار لتتطور على نحو أفضل.

الأمر بالتالي، متروك لنا، خاصة في وقت تواجه فيه هيئة نزع السلاح مصاعب في إحراز التقدم بشأن المقترحات، لنبذل جهودا متسقة لتعزيز فعالية هيئة نزع السلاح بإمدادها بالموارد البشرية والمادية التي تحتاجها وبإتاحة الموارد الضرورية لعملها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.